



ورقة عمل مقدمة من فلسطين

حول مخاطر استخدام الفضاء السيبراني في ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأسرية
المؤتمر السابع للمختصين بأمن وسلامة الفضاء السيبراني
المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية - بيروت

مقدمة

في ظل الصعود السريع الى العالم الرقمي، أصبح من الصعب التحدث عن الخصوصية، فقد منحت شبكة الانترنت وبخاصة مواقع التواصل الاجتماعي صلاحيات للكثيرين لاخترق خصوصيات الناس وحولت معلوماتهم الشخصية الى معلومات أمنية أو سلعة تجارية لتحقيق الربح. وحيث أن مواقع التواصل الاجتماعي هي من أكثر المواقع استخداماً خلال الفترة الأخيرة، نظراً لسهولة إتاحتها منبراً للتعبير عن الأفكار وتسهيل التواصل بين الناس وتقريب المسافات، والخدمات التفاعلية المبتكرة التي توفرها هذه المواقع بالصوت والصورة والسرعة الهائلة في نشر المعلومة، تمكنت بذلك من الحصول على معلومات ضخمة جداً ودقيقة من الافراد والمؤسسات بطريقة قانونية حيث ان المستخدم نفسه يمنح هذه المواقع كل الصلاحيات لاقتحام حياته الخاصة وتسجيل بياناته الدقيقة ومراقبة ما ينشر وبم يفكر، فأصبحت هذه الشبكات تمثل منظومة مراقبة وتعقب مما يضعنا أمام تحديات أمنية جديدة ومتجددة على الدوام.

خصوصية الحالة الفلسطينية

وتبرز منظومة المراقبة هذه واضحة للعيان في فلسطين، وذلك في ظل واقع مرير من الاحتلال وسياسات الردع والتضييق على الشعب الفلسطيني، حيث تكثر قصص الاعتقالات التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني يوميا على خلفية التعبير على الفيسبوك. إن خصوصية الوضع الفلسطيني تجعلنا نسلط الضوء على الخطورة التي تحيق بالمجتمع الفلسطيني جراء استخدام الفضاء الالكتروني بدون اجراءات أمن وحماية. إن مراقبة الفلسطينيين كانت ولا تزال من أهم الأنشطة التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي، فقد أعلنت وزيرة عدل الاحتلال ووزير أمن الاحتلال في عام 2016 عن إبرام اتفاقية بين الكيان الصهيوني وشركة فيسبوك ينص على تشكيل فرق لرصد المحتوى التحريضي حسب وجهة نظرهم وإزالته، وأصبح الفلسطيني مسلوباً ومحاصراً بشتى الطرق لا سيما في الفضاء الالكتروني، وهناك قصص كثيرة لتوقيف واعتقالات ومضايقات على خلفية منشورات وطنية اعتيادية وكانت التهمة جاهزة دائما وهي "التحريض".



22 تموز 2018

إن هذا يناقض الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة 19 والتي تنص على ان "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود". والمادة 12 التي تنص على أنه "لا يجوز تعريض احد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته. ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات".

وفي نفس الوقت تكثر المجموعات الإسرائيلية اليمينية التي تمارس العنف والتحريض ضد الفلسطينيين على مدار العام، حيث تشير نتائج مؤشر العنصرية والتحريض في شبكات التواصل الاجتماعي الإسرائيلي الذي أجراه المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، أن غالبية الخطاب العنيف ضد الفلسطينيين موجود على فيسبوك، كما تشير الى أن هناك نصف مليون دعوة لممارسة العنف وتعميم عنصري وشتائم ضد الفلسطينيين خلال سنة 2017، وقد كانت مدينة القدس هي محور الخطاب العنيف ضد الفلسطينيين في 2017.

وبهدف إحكام سيطرته على المجتمع الفلسطيني والتمكن من التغلغل في أدق تفاصيل حياته واستلاب ثقافته وطمس هويته، يحاول خبراء الاحتلال من خلال زج العديد من المواقع الدعائية والاستهلاكية والترويجية، يحاول جذب اهتمام الفلسطينيين وايضا بحجة منحهم تسهيلات وتصاريح، أن يجمع أدق المعلومات الشخصية وأكثرها حساسية عن الفلسطيني ومراقبته عن كثب، ويحاول الالتفاف عليه وبخاصة للفئة العمرية الفتية والتي تبحث عن مستقبل وطموح، ويعتمد المحتل على التسلل وعسكرة فضاء السايبر الفلسطيني من خلال صفحات مخبرانية، تدعو الفلسطينيين للتعاون مع المخابرات الإسرائيلية وتقديم معلومات أمنية مقابل "مساعدات" شخصية ومادية.

وقد شهد عام 2017 نشاطا كبيرا لعشرات الصفحات الاحتلالية العسكرية والمخبرانية، التي تراقب مئات آلاف حسابات فلسطينية في وسائل التواصل الاجتماعي وتحلل منشوراتها وتحدد "مشبوهين" يُحتمل أن ينفذوا هجمات ضد إسرائيل حسب ادعاءات الحكومة الاسرائيلية، واتخذ ذلك حجة لاعتقالات وقمع الفلسطينيين، طالما أن شركات فيسبوك وتويتر ويوتيوب سمحت لهم بذلك. ويشير التقرير إلى أن قوات الاحتلال اعتقلت في



22 تموز 2018

عام 2017 حوالي 300 فلسطينيًا في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بسبب منشوراتهم في فيسبوك، وقد وُجّهت لهم اتهامات في المحاكم المدنية والعسكرية الإسرائيلية ب"التحريض على العنف والإرهاب". وذكرت وحدة السابير الإسرائيلية أنّ شركة فيسبوك قبلت 85% من طلبات الحكومة الإسرائيلية لـ"إزالة مضامين قد تكون مؤذية أو خطيرة" خلال العام 2017.

قطاع الأعمال

هذا وتجتاح شركات الاتصالات النقلة الإسرائيلية السوق الفلسطيني بشكل غير قانوني وغير مرخص وهذا ما يؤدي الى صعوبة تطبيق سياسات امن المعلومات والحماية التي تنتهجها الحكومة الفلسطينية وشركة الاتصالات، وبذلك تسلب الشركات الاسرائيلية قطاع الأعمال الفلسطيني حقه في الاستثمار والمنافسة. كما يضع الاحتلال العراقي على استيراد الاجهزة المتطورة واستخدام التقنيات الحديثة ويتحكم بالطيف الترددي مما يحرم الفلسطينيين من استخدام الترددات بحرية، وقد أتاحت اسرائيل في غزة مؤخرًا استخدام الترددات المخصصة لشركة الهواتف النقلة "الوطنية"، وقد تم تفعيل خدمة 3G لسكان الضفة الغربية في كانون الثاني 2018 فقط، وذلك بعد تسع سنوات من تقديم الفلسطينيين طلبًا لاستخدام هذه الخدمة، وهي غير متاحة في غزة حتى الآن.

الوضع المحلي

وعلى صعيد آخر، فقد أشار استطلاع أجراه المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي بأن أكثر من المليون فلسطيني في فلسطين الداخل والقدس يستخدم شبكة الانترنت، أما في الضفة الغربية وغزة فإن العدد يفوق الثلاثة ملايين، وتقيد البيانات بأن مواقع التواصل الاجتماعي تشغل الحيز الأكبر من الاستخدام وبخاصة الفيسبوك. ويصاحب ذلك ارتفاعا كبيرا في الجرائم الالكترونية وخاصة تلك التي تستهدف الفتيات. وتعد جريمة الابتزاز هي الموضوع الأخطر على المستوى المحلي، حيث أن المجرم يعتبر هذا السلوك مصدر رزق له في ظل هذا الانفتاح المعلوماتي وايضا الجهل في التعامل مع الانترنت وعدم اتباع اجراءات الحماية، فيدفع الضحية مبالغ مالية عالية لتجنب المشاكل الاجتماعية، وسجلت الاحصائيات التي أجريت على عينة من فلسطين الداخل والضفة الغربية وغزة عام 2017 بتعرض حوالي 9% منهم لعمليات تهديد وابتزاز الكتروني، كما أفادت احصائيات أجريت في مجال الجريمة الالكترونية عام 2017 الى تعرض 20% من



22 تموز 2018

المستخدمين الى هجوم من قبل هكرز، أما نوعية الهجوم فيتسع ليشمل سرقة حساب الفيسبوك بالكامل وكلمة السر وزرع فيروسات ضارة وبرامج تجسس وتنصت وتشهير وقدح.

وأفاد ذات الاستطلاع بأن 30% من المستخدمين قاموا بإضافة أشخاص لا يعرفونهم، وفيما يتعلق بالرد على رسالة من مجهول عبر البريد الالكتروني، اظهر التقرير ان حوالي 14% يقومون بحظر المرسل، بينما 52% يقومون بحذف الرسالة، و 23% يقومون بفتح الرسالة لمعرفة المرسل. وأفاد التقرير أن حوالي 38% يقومون بتفعيل تحديد الموقع الجغرافي، ويقول الاستطلاع ان 11% قاموا بسمح مشاركات لهم نتيجة ضغوط اجتماعية وأن نسبة 9% يقومون بالرقابة الذاتية الصارمة وقراءة مشاركاتهم عدة مرات قبل نشرها.

أما عن اجراءات الحماية فقد أظهر التقرير أن 33% من المستطلعة آراؤهم لم يقوموا بتغيير كلمة السر الخاصة بهم بتاتا، وأن حوالي 60% من هذه العينة يقومون بتشغيل إعدادات الأمان على الفيسبوك، وحوالي 55% يقومون بتشغيل برامج حماية على أجهزتهم، وأفاد ان حوالي 15% يستخدمون المتصفح الأعمى وأن حوالي 8% يستخدمون تقنية ال VPN بينما 13% يستخدمون التشفير.

علاوةً عن الجرائم المالية والمصرفية الكبيرة التي وقعت على أشخاص ومؤسسات في السنوات الخمس الأخيرة بمبالغ مالية طائلة، بسبب ضعف اجراءات الحماية وحالة الأمية الأمنية الالكترونية التي يعاني منها المواطن العربي بشكل عام.

أما عن الآثار المترتبة على النسيج المجتمعي، فتشير الاحصائيات من المحاكم الشرعية الفلسطينية بوقوع اكثر من 8000 حالة طلاق في سنة 2016 والسبب الرئيسي هو سوء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

نافذة على انجازات فلسطين

هذا وفي ظل حالة الفوضى الالكترونية، وتزايد التهديدات الالكترونية الداخلية والخارجية، عملت دولة فلسطين من خلال قطاعاتها المختلفة حكومية وقضائية وأهلية وأكاديمية بخطوط متوازية على تنظيم الفضاء السيبراني الفلسطيني من خلال توفير الإطار القانوني الناظم للفضاء السيبراني وتسترشد بالقوانين النموذجية التي تعدها جامعة الدول العربية لحماية وأمن الفضاء السيبراني، وقد صادق فخامة رئيس دولة فلسطين مؤخرا على قانون المعاملات الالكترونية في حزيران 2017، اصدار قرار بقانون مكافحة الجرائم الالكترونية في نيسان 2018، والذي تكفل مواده حرية الرأي والتعبير والنشر، وحماية الخصوصية، وحماية الأطفال والمراهقين وذوي



22 تموز 2018

الإعاقة بشكل خاص حيث تعاقب كل من يستغلهم جنسياً أو يقوم بإرسال مواد إباحية لهم لغايات التأثير عليهم واستغلالهم بالغرامة و/أو الحبس أو بكلتي العقوبتين وتشمل هذه العقوبات كل من يقوم بإرسال مواد مسموعة أو مقروءة أو مرئية تتضمن أعمالاً إباحية، ويحمي القانون أيضاً البالغين، ويركز على مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال، ويحمي الملكية الفكرية، وهذا من شأنه إعلاء قيمة الحريات في فلسطين والتكفل بالحفاظ عليها، ويهدد القانون أي موظف يستغل صلاحياته أو يسهل الأمر لغيره للاطلاع على محتوى لا علاقة له به بين وهذا من شأنه المساهمة في زيادة الخصوصية والحرص عليها.

وسابقاً، صادقت فلسطين على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات في 19 أيار 2010 وصادقت أيضاً على تعديل الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات في 27 حزيران 2011. كما عالج المشرع الفلسطيني بشكل خاص جرائم غسل الأموال والإرهاب الإلكتروني في قانون رقم 20 سنة 2015 بشأن مكافحة غسيل الأموال والإرهاب.

وقد شاركت فلسطين في مؤتمرات وورش عربية ودولية عديدة لاهتمامها بتنظيم الفضاء السيبراني، وتعكف على دراسة مقترحات ومشاريع القوانين الاسترشادية من خلال الموقع الإلكتروني للمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، وتواكب التطورات الحاصلة لتحسين البيئة القانونية والبنية التحتية لحماية الفضاء السيبراني بما يعود بالنفع على السلامة الأمنية للمواطن وعلى الأمن الوطني والقومي.

وفي ذات السياق، عملت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على إعداد وثيقة نظام أمن المعلومات، وشكل مجلس الوزراء فريق الاستجابة لطوارئ أمن المعلومات. وعلى المستوى القضائي تم استحداث نيابة الجرائم الإلكترونية في كانون الثاني 2017، ويقوم المعهد القضائي الفلسطيني بعقد برامج تدريبية مستمرة لكوادر النيابة والقضاء لمعالجة القضايا الإلكترونية.

ويسبق هذا كله انشاء وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية التابع للشرطة سنة 2013 والتي كان لها كبير الأثر في ضبط حالات جرمية إلكترونية كثيرة.

هذا ووتزدهر النشاطات التوعوية للمواطنين والطلاب في شتى المناطق الفلسطينية والتي تنظمها المؤسسات الحكومية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمدارس والشرطة والإعلام الفلسطيني ومراكز الأبحاث كل في موقعه ومجاله، سواء بمحاضرات أو ورش عمل أو برامج اذاعية وتلفزيون أو مواقع الكترونية متخصصة أو إطلاق مشاركات تحذيرية على مواقع التواصل الاجتماعي.



22 تموز 2018

هذا وتعمل فلسطين حالياً على اعداد مشروع قانون الدفع الالكتروني لتنظيم مجال التجارة الالكترونية وحماية المستهلك، وجدير بالذكر بأن دولة فلسطين بحاجة للدعم الفني والتدريب في حقول الحماية والأمان الرقمي والجرائم الالكترونية ورصدها ووسائل الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية والتسويق الرقمي وتحليل البيانات الضخمة والاستفادة منها وحقوق التأليف والنشر والتوزيع وغيرها من المواضيع التي تلزم تطوير البنية التحتية وتطوير الاطار القانوني الناظم للمجال السيبراني. وبات من الضروري وجود اتفاقية عربية للحماية وأمن المعلومات والتعاون العربي بما يعزز تنظيم الفضاء السيبراني للمنطقة العربية ويرتقي بالاقتصاد العربي ويحفظ تماسك النسيج المجتمعي والأسرة العربية.

إعداد أ.حنان ياغي

ق.أ مدير عام الحاسوب والمعلومات

وزارة العدل

رام الله - فلسطين

2018/7/22